

كلمة سلطنة عُمان

يلقيها معالي الشيخ / محمد بن سعيد بن سيف الكلباني
الموقر

وزير التنمية الاجتماعية - رئيس الوفد

بمناسبة مناقشة التقرير الوطني الأولي

لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسلطنة عُمان

الأمم المتحدة - جنيف ٢٠ فبراير ٢٠١٨م

السيد / رئيس الجلسة

..

المحترم

السادة/ المقررين لهذه الجلسة

..

المحترمون

السيدات والسادة/ أعضاء اللجنة المعنية بحقوق

..

الاشخاص ذوي الإعاقة

المحترمون

الحضور الكرام..

يشرفني في بداية هذه الكلمة أن أنقل إليكم تحيات حكومة
بلادي سلطنة عمان، وتمنياتها لكم كأشخاص خبراء مهنيين بصفتكم
الشخصية وللجنتكم الموقرة بالتقدم والنجاح في كل ما يدعم الارتقاء
بالأشخاص ذوي الإعاقة، كما يطيب لنا أن نعبر لكم عن بالغ
سرورنا ونحن نتحاور معكم في هذا اليوم بشأن مدى تنفيذ اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة، وأن نوضح التدابير
التي اتخذتها السلطنة من أجل إنفاذ الاتفاقية على المستوى الوطني،
وعن التقدم المحرز بشأنها في المجالات كافة.

وبهذه المناسبة نؤكد على سعي بلادنا الجاد والمتواصل في
دعم قضايا حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأشخاص ذوي

الإعاقاة بشكل خاص، انطلاقاً من الحرص على تنفيذ كل الاتفاقيات الدولية التي وقعتها السلطنة وأصبحت واجبة التنفيذ وكذلك السعي الحثيث لدى القيادة الحكيمة لمواكبة كل التطورات التي من شأنها تعزيز مكانة بلادي لدى المحافل الدولية.

السيدات والسادة/ أعضاء اللجنة .. المحترمون..

يسعدني وأعضاء وفد سلطنة عمان أن تجري معكم هذا الحوار البناء بشأن التقرير الوطني الأولي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة، ونجدها فرصة سانحة لوفد السلطنة للاستفادة من خبراتكم المهنية الدولية في إطار تقييم جهودنا من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولقد شرفني حكومة سلطنة عمان بترؤس وفدنا المنوط به مناقشة تقريرها الوطني أمام لجناتكم الموقرة، والذي يضم ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية والأهلية، مما يعبر عن الاهتمام البالغ الذي توليه السلطنة لأحكام الاتفاقية، ورغبتها الأكيدة في التعاون مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يحقق انفاذها على الوجه الأمثل، وأسمحوا لي في هذا المقام أن أقدم لكم أعضاء الوفد الذي يضم في عضويته كلاً من:-

١. سعادة السفير/ عبد الله بن ناصر الرحبي - المندوب الدائم لدى

الأمم المتحدة.

٢. الدكتور/ يحيى بن محمد بن عيسى الفارسي -

الأستاذ المشارك بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة السلطان

قابوس.

٣. الفاضل/ هلال بن محمد بن هلال العبري - مدير عام المديرية

العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة — بوزارة التنمية

الاجتماعية.

٤. الفاضل/ مبارك بن علي بن سعيد الرحبي رئيس مكتبنا.
٥. الفاضل/ حمود بن مرداد بن حمود الشبيبي - المدير العام المساعد بالمديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة -
بوزارة التنمية الاجتماعية.
٦. المستشار المساعد / علي بن حمد بن علي العدوي - بوزارة
الشؤون القانونية.
٧. الفاضلة/ لميس بنت عباس بن أسد الله البحرانية - المديرية
العامة المساعدة لشؤون التربية الخاصة والتعليم المستمر
بالمديرية العامة للبرامج التعليمية بوزارة التربية والتعليم.
٨. الفاضل/ يوسف بن سعيد بن سالم المطوع - المدير العام
المساعد للمديرية العامة للتشغيل بوزارة القوى العاملة.
٩. الفاضل/ يحيى بن عبدالله بن مبارك العامري - رئيس مجلس
إدارة الجمعية العمانية للمعوقين وعضو اللجنة العمانية لحقوق
الإنسان.
١٠. الفاضل/ حمود بن ناصر بن حمود الشيداني - نائب
رئيس مجلس إدارة الجمعية العمانية لذوي الإعاقة السمعية.
١١. الفاضلة / جميلة بنت جمعة بن درويش الهادية - من
المديرية العامة للإحصاءات السكانية بالمركز الوطني
للإحصاء والمعلومات.
١٢. الفاضل/ خالد بن زايد بن حمد العامري - مترجم لغة
إشارة - بوزارة التنمية الاجتماعية.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون..

التزاماً من السلطنة بألية إعداد التقارير الوطنية بشأن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، فقد حرصت على إعداد التقارير الدورية الشاملة عن حقوق الإنسان (٢٠١١م و ٢٠١٥م)، وعملت على متابعة تنفيذ توصيات نتائج الاستعراض الدوري الشامل للتقارير، كما التزمت بتقديم التقارير الأولية والدورية بشأن المعاهدات التعاقدية التي انضمت إليها، وفي هذا السياق أعدت السلطنة الوثيقة الأساسية في عام ٢٠١٢م، طبقاً للمبادئ التوجيهية المنسقة لتقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وجاري حالياً استكمال إجراءات رفع الوثيقة الأساسية المحدثة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة في هذا العام ٢٠١٨م.

وقد حظيت عملية إعداد التقرير الأولي وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الوثيقة الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي يتعين على الدول الأطراف تقديمها بموجب الفقرة (١) من المادة (٣٥) من الاتفاقية، باهتمام وزارة التنمية الاجتماعية - باعتبارها الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، وعليه فقد حرصت الوزارة أن يكون هذا التقرير مشتركاً للجهات الحكومية والأهلية، حيث تم تشكيل لجان من مختلف الوزارات والجهات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمثلت الجمعيات الأهلية في كل هذه اللجان، سواءً في التحضيرات

والورش التدريبية على المبادئ التوجيهية أو في الإعداد لمسودات التقرير في المراحل المختلفة، ومن ثم في إعداد الردود على قائمة المسائل. كما تشاركنا اليوم في هذا وفد رفيع المستوى.

وجاءت عملية إعداد التقرير مصاحبة للتغيرات الهيكلية التي أحدثتها وزارة التنمية الاجتماعية في العامين (٢٠١١م و٢٠١٢م) ، والتي تمثلت في الارتقاء بالإطار المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من دائرة في المديرية العامة للرعاية الاجتماعية، إلى مديرية عامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو الأمر الذي تطلب إعادة ترتيب الدوائر والأقسام المتخصصة، وبالتالي المراكز المعنية بالتدريب والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ذلك تحويل إشراف الوزارة على مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية بدلاً عن القطاع الخاص، بهدف توسيع الخدمات على مستوى كل محافظات وولايات السلطنة، وغيرها من الترتيبات الفنية الأخرى كإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين لتضم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد أخذت هذه الإجراءات والتدابير، وقتاً في التنفيذ مما انعكس على رفع التقرير في مواعده المحدد مؤكدين على الانتظام في رفع التقارير القادمة في مواعيدها.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون..

لقد كانت السلطنة من الدول العربية الريادية حيث ساهمت في صياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أوائل الدول التي صادقت عليها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢١)، وقد صدر قانون رعاية وتأهيل المعاقين بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٣) ليدعم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة هذا فضلاً عن قانون الطفل الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢١).

وانطلاقاً من هذه القوانين والاتفاقيات عملت السلطنة ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية على الانتقال من المفهوم الرعائي الى المفهوم التنموي الذي يعتمد المدخل الحقوقي لكفالة حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات المجتمع. وتجلى ذلك في السياسات والخطط والتشريعات والبرامج سواءً كان على مستوى وزارة التنمية الاجتماعية، أو الوزارات المعنية كالصحة والتربية والتعليم، والقوى العاملة، والإسكان، والشؤون الرياضية، والبلديات.. وغيرها.

ولتوضيح الاهتمام الذي يحظى به الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة فإن مجلس عمان (الذي يضم مجلس الشورى ومجلس الدولة) يعنى بالقوانين والتشريعات وكذلك الجوانب الحقوقية، حيث قامت لجان في مجلس الشورى ومجلس الدولة بزيارات استطلاعية للمراكز والدوائر والاطلاع على الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل مع الحكومة للاستصدار قانون جديد للأشخاص ذو

الإعاقة يأخذ كل المعطيات الجديدة والمفيدة في هذا المجال عملاً بما جاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجان المتخصصة في المجلسين وقفت خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١٢م- ٢٠١٧م) أمام تقارير نوعية تتعلق بجوانب حقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والدمج الاجتماعي والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي .. وغيرها من القضايا.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون..

وانسجاماً مع ما جاء عرضه في التقرير الوطني الأولي، وفي الرد على قائمة المسائل، اسمحوا لنا هنا التركيز على أهم المستجدات والتطورات، والتحديات، بالإضافة الى التوجهات المستقبلية، في الآتي:

- على صعيد السياسات: اعتمدت خطتي الحكومة الخمسية
الـثـامـنـة
(٢٠١١م — ٢٠١٥م) والتاسعة (٢٠١٦م — ٢٠٢٠م) توجهات رئيسية بشأن النهوض بأوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعات المختلفة، وعلى أساسها وضعت الوزارات المعنية بالتنمية الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والإسكان، وغيرها خططها

الخمسية، وعملت على تنفيذ برامجها وفقاً لمهام وأدوار كل وزارة.

وعملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعداد استراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦م — ٢٠٢٥م) وخطتها التنفيذية، واشتملت على محور متكامل خاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما عملت وزارة الصحة في عام ٢٠١٤م على إعداد النظرة المستقبلية للنظام الصحي في السلطنة حتى عام ٢٠٥٠م، تضمنت كفالة الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة في الجوانب كافة.

وتنعكس توجهات هذه الخطط والاستراتيجيات، في مجالات العمل لكل الوزارات والجهات المعنية بالتنمية بشكل عام وبخدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.

- على صعيد الهياكل والآليات المؤسسية: قامت السلطنة بما يلي:

أ- إنشاء المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٨/٢٠١٤م بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٤م.

ب- تخصيص عدد من المقاعد للجمعيات الأهلية في مجلس الدولة ومنها جمعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ج- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في ٢ مارس ٢٠١٥م بشأن نقل آلية الرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

د- أصدر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عام ٢٠١٥م كتيب ليلقي الضوء على العمانيين ذوي الإعاقة بالسلطنة من بيانات تعداد عام ٢٠١٠م، وأحدث البيانات المتعلقة بذوي الإعاقة من حيث توزيعهم الجغرافي وحالتهم الاجتماعية والتعليمية، وأسباب الإعاقة ودرجاتها حسب النوع.

هـ- قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بإجراء دراسة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان عام ٢٠١٧م وفقاً لبيانات ٢٠١٦م.

و- زيادة الدعم المالي المقدم لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة ليشمل كلاً من جمعية رعاية الأطفال المعاقين ولها (١٠) مراكز، وجمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة ولها مركز واحد.

ز- إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين بموجب القرار الوزاري رقم ١٧٩/٢٠١٤م.

ح - تشكيل لجنة فنية تابعة للجنة الوطنية لرعاية المعاقين بموجب القرار الوزاري رقم ١٩٣/٢٠١٥م بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٥م، وإلغاء اللجان الفرعية السابق تشكيلها.

ط- تعيين ممثل عن الأشخاص ذوي الإعاقة باللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالمرسوم السلطاني رقم ٢٤/٢٠١٦م.

و- انضمام اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى عضوية اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين في عام ٢٠١٦م.

ك- اعتمدت الجهات الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة برامج الإنماء المهني للعاملين في مجال تعليم وتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة.

- على صعيد التشريعات: عمل المشرع العماني على تضمين

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من القوانين، مثل:

أ- كفل قانون انتخابات مجلس الشورى الصادر بالمرسوم رقم (٢٠١٣/٥٨) حق المواطنين في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى دون تمييز على أساس الإعاقة.

ب- تضمن قانون الجزاء العماني الجديد الصادر بالمرسوم رقم (٢٠١٨/٧) بنداً صريحاً بشأن العقوبة في الجرائم الواقعة على العرض، في المادة (٢٥٧)، وكفل بذلك حماية الأطفال والفتيات ذوي الإعاقة من العنف الجنسي.

ج- كما أورد قانون الجزاء العماني الجديد تدابير لحماية الأطفال ذوي الإعاقة من "جرائم الشرف"، ولا سيما قتل الأم وليدها.

- على صعيد برامج التأهيل: عملت السلطنة في السنوات الخمس الأخيرة، على توسيع خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، لتشمل المحافظات والولايات كافة، ومنها الآتي :

أ- زيادة عدد مراكز التأهيل الحكومية (مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين) لعدد (٢٦) مركزاً والتي تخدم ٨١,٢ % من المستفيدين ضمن برامج التأهيل المبكر.

ب- زيادة عدد مراكز التأهيل الخاصة والتي بلغ عددها (٣١) مركزاً بعد أن كانت (٧) مراكز بنسبة زيادة بلغت ٧٧,٤ %.

ج- فتح وحدة تشخيص وتقييم الإعاقة بالمديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية بهدف تطوير آليات التشخيص والتقييم والتدخل وفقاً لاحتياج كل حالة على حده، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم.

د- تطبيق برنامج الدمج المهني من خلال إلحاق الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية بمراكز التدريب المهني التابعة لوزارة القوى العاملة والتدريب على بعض المجالات المهنية مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة.

هـ- خطة عمل البرنامج الوطني بين السلطنة ومنظمة اليونيسف التي تمتد إلى عام ٢٠٢٠م ستركز على التنمية المتكاملة وحماية الأطفال من العنف ودمج الأطفال ذوي الإعاقة.

- على صعيد تكافؤ الفرص والمساواة والتميز الإيجابي في التعليم والعمل وتشجيع المشاركة الاقتصادية: قامت السلطنة بما يلي:

أ- تخصيص منح دراسية جامعية بجامعات وكليات التعليم العالي في السلطنة وخارجها لنحو (٥٠) شخصاً سنوياً، وذلك لنيل شهادة البكالوريوس.

ب- بلغ عدد الطلاب من ذوي الإعاقة السمعية والذهنية المقيدون في فصول الدمج بالمدارس الحكومية (١٧٥٢) طالباً حتى نهاية ٢٠١٧م

ج- يعمل من الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي (١٠٩٥) شخصاً،

وفي القطاع الخاص (١٤٥١) شخصاً، حتى نهاية عام ٢٠١٧م.

د- عملت السلطنة على إنشاء عدد من الآليات الداعمة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية، منها (صندوق الرشد بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦)، الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة) لتكون منصة رائدة لدعم رواد الأعمال العمانيين من الجنسين.

هـ - استحداث تخصصات مهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التدريب المهني تخدم متطلبات سوق العمل.

و- تولي الأشخاص ذوي الإعاقة العديد من المناصب الاشرافية والتخطيطية في المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة.

على صعيد إمكانية الوصول: قامت السلطنة بما يلي:

أ- أقرت اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٨م، إعداد دليل المواصفات الهندسية للبيئة الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب- نفذت وزارة التنمية الاجتماعية ورشة عمل تدريبية حول تطبيق المادة (٩) من الاتفاقية للعاملين والمهتمين في المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة ومكاتب الاستشارات الهندسية في عام ٢٠١٣م، بهدف تدريب المختصين على كيفية جعل إمكانية الوصول حاضرة في ممارستهم المهنية لإيجاد بيئة دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتعاون مع جمعية التأهيل الدولي للإقليم العربي.

ج- نظمت السلطنة (ممثلة في جامعة السلطان قابوس واللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم) المؤتمر العلمي الدولي السادس في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونفذ الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-اليونسكو، والمنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة- الإيسيكو، بهدف استعراض ما هو جديد في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعرض التجارب الدولية في هذا المجال، وذلك خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م.

- على صعيد المشاركة المجتمعية: قامت السلطنة بما يلي:

أ- أقرت اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين برنامج (تفعيل) يُعنى بتفعيل أدوار الجهاز الإداري في الدولة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد أقيمت حلقة عمل موسعة بمشاركة (٧٠) جهة لحصر ورصد الأدوار الخاصة بكل جهة وفقاً لمواد الاتفاقية وذلك خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ أبريل ٢٠١٧م.

ب- عقدت حلقة نقاشية موسعة في مجال الإعاقة بمشاركة (٦٥) شخصاً يمثلون مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية والخاصة وممثلين للأشخاص ذوي الإعاقة، تم فيها استعراض موجز حول التقرير الوطني الأولي، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد، والردود على قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الوطني الأولي، ومحور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باستراتيجية العمل الاجتماعي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ يناير ٢٠١٨م.

ج- عُقدت الملتقيات الدورية منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن لمراكز التأهيل الحكومية والأهلية والخاصة بالاشتراك مع

المختصين في مجال الإعاقة، بهدف استعراض الجهود المنجزة وطرح التحديات والتشاور حول الحلول والمقترحات وكل ما هو جديد في برامج التأهيل.

د- عُقدت حلقات عمل للتعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالاشتراك مع منظمة اليونسيف لعدد (٢٩٧) مشارك ومشاركة على مدار (٩) أيام في شهر أبريل ٢٠١٤م.

الخلاصة :-

وحرصاً منا على اطلاع اللجنة الدولية الموقرة بكل شفافية على الجهود التي بذلت وتبذل من جانب بلادي سلطنة عمان في هذا المجال المهم، إلا أنه يظل بحاجة إلى جهود متواصلة، ويواجه بعض التحديات التي تحتاج دائماً إلى التكاملية والتشاركية بين كافة القطاعات المختلفة لتذليلها، وإيجاد البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف المنشودة، ومن بين أهم تلك التحديات: برامج الكشف المبكر، والتشخيص للإعاقة، والتصنيف والتي لا تزال في حاجة إلى مزيد من التفعيل، وقلة أو ندرة الكوادر المتخصصة في مجال العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن البيانات والمعلومات الإحصائية عن الإعاقة بحاجة إلى مزيد من الدقة والإتاحة، بالإضافة إلى الموارد المالية التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز.

وستسعى حكومة بلادي خلال الخطط الخمسية القادمة إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الإعاقة والرفع بهذا العمل في كافة مناحي الحياة إلى الأمام وتحقيق التوازن بين تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات العامة، واستهداف الدعم وفقاً لاحتياج الفرد، من خلال العمل بالتوازي على تقديم خدمات التمكين من جانب، وإزالة الحواجز المجتمعية من جانب آخر، وذلك بهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة واشراكهم في جميع برامج التنمية الشاملة.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون..

ختاماً، نشكر اللجنة على حسن الإصغاء، آملاً أن يكون الحوار التفاعلي بين أعضاء لجننتكم الموقرة ووفد السلطنة، بناءً بما يحقق المزيد من التطور والنماء للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛؛؛
